

بيان صادر عن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

كندا - تورنتو في ١٠/٨/٢٠٠٣

من اللافت أنه ومنذ سنة ١٩٩٠ لا يكاد يمر يوماً واحداً دون أن يرتكب النظام اللبناني، انتهاكاً جديداً فاضحاً لشرعة حقوق الإنسان، وهو لم يوفر ناشطاً أو معارضاً من تعدياته، التي غالباً ما يستغل الجسم القضائي من أجل تنفيذها. إنه يفبرك التهم ويلصقها بالناشطاء والمعارضين الذين يطالبون بخروج قوى الاحتلال السورية واستعادة حرية وسيادة وقرار وطن الأرز.

النظام الذي اعتقل الشهر الماضي وعلى طريقة الخطف المافياوي الواعظ الكندي بروس بلفور زوراً وعدواناً، ولفق له تهمة التعامل مع إسرائيل بهدف الضغط على كندا سورياً وإيرانياً، ها هو اليوم يختار تاريخ التاسع من تموز، (ذكرى تعديه المشين على الطلاب والمهندسين والمحامين أمام قصر العدل سنة ٢٠٠١) ليقوم باعتقال الدكتور المحامي محمد المغربي، الناشط في مجال حقوق الإنسان والمعارض للاحتلال البعثي وكل إفرازاته واستنساخاته السورية في لبنان.

التهمة الموجهة للدكتور المغربي، (انتحال صفة محامي) لا تستند إلى أي خلفية قانونية والقضية برمتها، التي على أساسها تم اعتقاله، ما زالت عالقة أمام القضاء الذي لم يتخذ بعد قراره بشأنها. من هنا فإن الاعتقال سياسي بامتياز ويأتي في سياق الحملة المسعورة الهادفة إلى كم الأفواه وإرهاب الأحرار واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان اللبناني.

إن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان يستنكر بشدة هذا الاعتقال الاعتباطي، ويطالب السلطات اللبنانية الإفراج فوراً عن الدكتور المغربي. كما يناشد المرجعيات الدينية والسياسية والإعلامية والأكاديمية اللبنانية التي ما زالت محصنة ضد وباء التزلف والتبخير للمحتل، أن ترفع الصوت عالياً وتتنبئ قضية الدكتور المغربي، الذي عوداً الجميع وباستمرار على مواقفه الشجاعة الداعمة للحق والعدل وحرية الرأي، المدافعة دائماً، وبقوة وعلم عن الأحرار والمظلومين والضعفاء. كما يناشد الاتحاد كل المنظمات الدولية والمحلية التي تعنى بحقوق الإنسان الضغط على نظام بيروت لإطلاق سراح الدكتور المغربي واحترام حقوقه.

الناطق الرسمي باسم الاتحاد/ الياس بجاني